

المحاضرة رقم : 02

مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الثانية

1- المجهود الجزائري خلال الحرب :

أ- التجنيد الاجباري:

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية بإعلان ألمانيا الحرب على بولونيا في الفاتح سبتمبر 1939م، ثم ضم النمسا والتوجه إلى فرنسا عبر الأراضي المنخفضة، تأكد لدى الفرنسيين استحالة إيقاف الآلة الألمانية العسكرية، إلاّ بواسطة تجهيز جيش كثير العدد والعدة، وبما أن فرنسا ضعيفة عسكريا واقتصاديا مقارنة بألمانيا، رأت في المستعمرات مستودعا لإنقاذها خاصة شباب الجزائر، فلجأت إلى استخدام كل الوسائل، أهمها العمل بخراقة الجزائر فرنسية، فاعتبرت أبناء المستعمرة رعايا فرنسيين عليهم واجبات، فعمدت إلى العودة إلى تطبيق قانون التجنيد الاجباري .

وقد بلغ عدد المجندين الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية ضمن الجيش الفرنسي عشرات الآلاف من الشباب بالقوة، قدر عددهم حسب بعض الإحصائيات خلال فترة (1939- 1940) حوالي 123000 مجند، ثم قفز عددهم خلال فترة (1943 - 1945) إلى 134000 مجند، ودفعت بهم السلطات الفرنسية إلى مختلف الجبهات الحربية بأوروبا، حيث وضعوا في الخطوط الأمامية من القوات الفرنسية دفاعا عن الوطن الأم (فرنسا)، واجهوا ظروفًا قاسية، فقتل منهم الكثير .

لقد ازدادت وتيرة التجنيد منذ سنة 1940، وذلك بعد تمكن الألمان من احتلال باريس في جوان 1940، حيث سقطت على إثرها حكومة بول رينو " paul Renaut " وقامت مكانها حكومة فرنسية جديدة بفيشي في جنوبي فرنسا برئاسة الماريشال بيتان موالية للألمان وحلفائهم (دول المحور)، اتصلت هذه الحكومة

بمصالي الحاج خلال شهري نوفمبر 1940 ومارس 1941 للتعاون معه مقابل التنازل عن المطالب الاستقلالية لحزبه، لكنه رفض فحكمت عليه المحكمة العسكرية في سنة 1941 بـ 16 سنة سجنًا مع الأشغال الشاقة وعشرين سنة نفيًا من الجزائر، وتغريمه بثلاثين مليون فرنك، وسلبت منه أملاكه الشخصية كما تمّ اعتقال مناضلي حزب الشعب، ومحاكمتهم بسبب وقوفهم ضد التجنيد الاجباري، كما قامت حكومة فيشي بحل الحزب الشيوعي الجزائري والزج بقادته في السّجن لارتباطه بالحزب الشيوعي الفرنسي الذي أيدّ الحلفاء وتعاون معهم لمقاومة ألمانيا النازية .

ب- استغلال الموارد:

لم تكف سلطات الاحتلال باستغلال طاقات الجزائر البشرية فحسب، بل قامت بتسخير كل الموارد وخيرات البلاد لخدمتها في جبهات الحرب العالمية الثانية، ففي الميدان الزراعي تمّ تحويل جزء كبير من إنتاج الحبوب إلى فرنسا، لتغطية العجز الحاصل هناك، وأصبح نصيب منها في عهد حكومة " فيشي " يذهب إلى ألمانيا وإيطاليا، ولتغطية العجز المالي بسبب ازدياد نفقات الحرب، لجأت الادارة الاستعمارية الفرنسية إلى فرض الضرائب عدة على المنتوجات الغذائية، كما تم تحويل المواد الأولية إلى فرنسا، حيث تمّ نقل الوقود والمعادن من نحاس وزنك وورصاص وحديد وفوسفات وبعض المواد الكيماوية الأخرى، كل ذلك من أجل خدمة المجهود الحربي الفرنسي أمام نقص المسجل هناك، وارتفاع تكاليف الحرب .

وهكذا ازدادت معاناة الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية بشكل مخيف خلال عهد حكومة " فيشي " (1940 - 1942) بسبب استغلالها للامحود لموارد الجزائر الاقتصادية لتموين وتمويل مجهودها الحربي، وفي هذا الصدد يذكر شيخ المؤرخين أبو القاسم سعد الله في كتابه: الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3، (1930 - 1945) عن معاناة الجزائريين وجاء فيه : " وكانت سنة 1941 بالخصوص

سنة صعبة على السّكان من الوجهة الاقتصادية رغم أن الجزائر كانت بلادا غنية بالمواد الأولية والاستهلاكية، وكان يمكنها أن تعيش على الاكتفاء لو لم ترسل كل منتجاتها إلى الخارج لتغذي بها الأوروبيين والفرنسيين خاصة، فمخازن الجزائر أفرغت من محتوياتها بحجة تغذية أم الوطن (فرنسا) أولا ... إن المواد الغذائية كانت مفقودة ، وأن الأهالي كانوا يأكلون الأعشاب ويشربون من الآبار العفنة، ويكاد كبارهم يكونوا عراة، أما صغارهم، فكانوا يتركون على الطبيعة حفاة عراة، وكان الأحياء من النّاس يشاهدون أطفالهم وذويهم يموتون بالمalaria في لحظات " .

2- نزول الحلفاء في الجزائر وأثره على مسار الحركة الوطنية الجزائرية:

تميز عهد حكومة " فيشي " بالاضطهاد السياسي والتّدهور الاقتصادي، وأدى انقسام المستوطنين وتنامي قوة لجنة فرنسا الحرة وظهور فكرة ميثاق الأطلسي 14 أوت 1941م إلى تبلور مواقف جديدة للحركة الوطنية، وبرز في الساحة السياسية " فرحات عباس " مستغلا الفراغ السياسي، فأرسل في 10 افريل 1941م رسالة في شكل برنامج عمل إلى المارشال " بيتان " استعرض فيها مشاكل الجزائر، واقترح عليه جملة من الإصلاحات الضرورية، ومنها : إنشاء بنك للفلاحين، وتأميم الشركات الكبيرة وتوزيع الأراضي التابعة لها على الفلاحين، تطوير التربية ونشرها لأن بدونها لا يمكن تحقيق إصلاحات جدية، وإصلاح نظام البلديات، إلغاء النّظام العسكري بالجنوب، والمساواة في الخدمة العسكرية، والمساواة في معاملة الموظفين الجزائريين، وخلق وسائل العمل للعمال الزراعيين، وزيادة عدد الولايات، (كانوا ثلاثة فقط) وفروعها، إلغاء الحكومة العامة، لكن مذكرته لم تجد صدًى واسعا، وكان رد " بيتان " على هذه الرسالة غامضا، فلم يعد صراحة بإدخال الإصلاحات المذكورة، فانعزل فرحات عباس على الحياة العامة .

ولما نزل الحلفاء في الجزائر في 8 نوفمبر 1942م، استأنف نشاطه السياسي من جديد، واجتمع مع ممثلي الأحزاب السياسية والنواب للتداول في الموقف الجديد، كما اتصل بممثل الرئيس الأمريكي " روزفلت " المدني " روبيرت مورفي " وتباحث معه قضية الجزائر.

وكان لنزول الحلفاء أثره على نفسية الجزائريين، وعلى بلورة موقف موحد حول شروط الجزائريين للدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء، تباحث بشأنه فرحات عباس مع عناصر حزب الشعب الجزائري وممثلي العلماء المسلمين وعدد من المنتخبين، وبعد عدة اتصالات، قدّم فرحات عباس باسم : (ممثلي الجزائريين المسلمين) مذكرة إلى الحلفاء يوم 20 ديسمبر 1942م، طالب فيها بإرساء دستور سياسي اقتصادي واجتماعي جديد للجزائر وذلك مقابل مشاركة الجزائريين إلى جانب فرنسا في الحرب. و مما جاء فيها أيضا أنه : " إذا كانت هذه الحرب كما أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية تحرير الشعوب، والافراد، بدون تمييز بينها في العرق والدين، فإن المسلمين الجزائريين يقفون بكل قواهم وكل تضحياتهم إلى جانب هذه الحرب التي تؤدي إلى التحرر " .

وقد رفضت السلطات الفرنسية استقبال المذكرة الجزائرية، كما رفضها الأمريكان والانكليز بدعوى أنها تخص الفرنسيين، ورفضها هؤلاء بحجة أنها تجرأت على تجاوزهم، واعتبرت غيرهم (الأمريكان والانكليز) شركاء لهم في حكم الجزائر.

وبنصيحة من سلطة الحلفاء الذين رفضوا تسلم المذكرة، بادر " فرحات عباس " إلى إعادة صياغتها وتوجيهها مباشرة إلى السلطات الفرنسية بالجزائر، وكان رد القائد العسكري "جيرو" - كمسؤول أعلى لدى الحلفاء - عليها غامضا، حيث رفض مقترحات الوفد الجزائري الذي قابله في مطلع سنة 1943م ، وأجابه بأنه مسؤول عن الحرب وليس عن السياسة.